مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أُثر الدين العام الداخلي وسعر الصرف على عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2023)
اسم الكاتب: جنين محمد صالح سعد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10147
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 143
Sep. 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Sadala, Gnin M. S.;(2024) "The Impact of Internal Public Debt and the Exchange Rate on the Budget Deficit in the Iraqi Economy for the Period (2004-2023)".
TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 43 (143), 274 -299 , https://doi.org/10.33899/tanra.2024.184597.1381

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The Impact of Internal Public Debt and the Exchange Rate on the Budget Deficit in the Iraqi Economy for the Period (2004-2023)

Gnin M. S. Sadala
College of Administration and Economics - University of Duhok- Iraq

Corresponding author: Gnin M. Sadala, College of Administration and Economics - University of Duhok- Iraq
gnin.sadala@uod.ac

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.184597.1381

Article History: *Received:* 9/5/2024; *Revised:*13/6/2024; *Accepted:*27/6/2024; *Published:* 1/9/2024.

Abstract
The study aims to know the impact of the internal public debt and the exchange rate on the general budget deficit, as the research variables and the nature of the relationship between them in the Iraqi economy were studied during the period (2004-2023). The importance of the study lies in researching and analyzing the relationship between the internal public debt and the exchange rate on the general budget deficit. And the economic dimensions of each of them through reviewing the theoretical and conceptual framework of the study variables and using the abular data analysis method, as well as using the quantitative aspect through the ARDL co-integration methodology. Through it, it was concluded that there is a significant relationship between the explanatory variables represented by the internal public debt (IPD), the exchange rate (ER), and the dependent variable, the public budget deficit (PBD). The nature of the relationship between the internal public debt and the budget deficit was inverse. While the nature of the relationship between the exchange rate and the budget deficit was direct, the most important ecommendations were to exploit opportunities to achieve a surplus in revenues through the rise in oil prices by establishing an investment fund to finance the budget when the deficit occurs and allocate part of it. To pay off the public debt, which provides the opportunity not to resort to borrowing, whether internal or external

Keywords:
Internal Public Debt, Exchange Rate, General Budget Deficit, Methodology

ورقة بحثية

أثر الدين العام الداخلي وسعر الصرف على عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

جنين محمد صالح سعد الله

جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد

المؤلف المراسل: جنين محمد صالح سعد الله، جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد
gnin.sadala@uod.ac

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.184597.1381

تاريخ المقالة: *الاستلام:*٢٠٢٤/٥/٩؛ *التعديل والتنقيح:*٢٠٢٤/٦/١٣؛ *القبول:*٢٠٢٤/٦/٢٧؛ *النشر:* ٢٠٢٤/٩/١.

المستخلص

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الدين العام الداخلي وسعر الصرف على عجز الموازنة العامة، إذ تمت دراسة متغيرات البحث وطبيعة العلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)، وتكمن أهمية الدراسة في بحث العلاقة وتحليلها بين الدين العام الداخلي وسعر الصرف على عجز الموازنة العامة والأبعاد الاقتصادية لكل منهما من خلال استعراض الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة واستخدام أسلوب تحليل البيانات الجدولية، فضلاً عن استخدام الجانب الكمي من خلال منهجية ARDL للتكامل المشترك، إذ تم من خلاله التوصل إلى أن هناك علاقة معنوية بين المتغيرات التوضيحية المتمثلة بالدين العام الداخلي (IPD) وسعر الصرف (ER) والمتغير التابع عجز الموازنة العامة (PBD) ، وكانت طبيعة العلاقة بين الدين العام الداخلي وعجز الموازنة عكسية، بينما كانت طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وعجز الموازنة طردية، أما أهم التوصيات فتمثلت بـ: استغلال فرص تحقق فائض بالإيرادات من خلال ارتفاع أسعار النفط بإنشاء صندوق استثماري لتمويل الموازنة عند حدوث العجز وتخصيص جزء منه لتسديد الدين العام مما يوفر فرصة عدم اللجوء إلى الإقتراض سواء كان داخلياً أو خارجياً .

الكلمات الرئيسة

الدين العام الداخلي، سعر الصرف ، عجز الموازنة العامة ، منهجية ARDL.

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٣)، العدد (١٤٣))،
أيلول ٢٠٢٤

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: سعد الله، جنين محمد صالح (٢٠٢٤). " أثر الدين العام الداخلي وسعر الصرف على عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)" ***تنمية الرافدين***، ٤٣ (١٤٣)، ٢٧٤-٢٩٩،

https://doi.org/10.33899/tanra.2024.184597.1381

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

استحوذت سياسات إدارة الدين العام الداخلي وسعر الصرف على اهتمام أغلب اقتصادات دول العالم وخاصة النامية منها، حيث يشكل الدين العام الداخلي في البعض منها معدلات نمو كبيرة، ويطلق تعبير الدين العام الداخلي عادة على إقتراض الخزانة العامة من الجهاز المصرفي، أو من الأفراد عن طريق الاكتتاب العام أو طرح السندات العامة، وباعتبار الدين العام الداخلي أحد أدوات السياسات المالية، ومما لا شك فيه هناك علاقة قوية بين سعر الصرف وإيرادات ونفقات الموازنة العامة فيما يتعلق بمعاملات الدولة مع الدول الأخرى ، وبتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وظهور العجز المالي الحكومي، وقد تولد عن عجز الموازنة العامة تزايد الاعتماد على هذه الأداة لتمويل نشاطات الدولة إلى جانب الإيرادات المحلية والقروض الخارجية ولاسيما أنها لا تزيد الدائنية الإجمالية للاقتصاد الوطني في حالة طلب الدين العام.

احتلت الموازنة العامة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من أدوات السياسة المالية في العراق مكانة مهمة للسعي نحو تحقيق أهداف السياسة المالية، ولن تقتصر الموازنة العامة في إطار أداة المالية على تحقيق التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة فقط ، بل على تحقيق التوازن في الاقتصاد ككل بحيث تحقق الأهداف كافة التي ترسم وفقاً للسياسة الاقتصادية في البلد ومن خلال تحليل الدراسة يظهر أن الاقتصاد العراقي عانى نتيجة اتباع سياسات إنفاقيه توسعية بجملة من التحديات التي كانت سبباً في حدوث العجز المالي في بعض سنوات المدة (٢٠٢٣,٢٠٠٤)، الأمر الذي تطلب البحث عن وسائل لتمويل ذلك العجز داخلية تارة، وخارجية تارة أخرى، وقد كان هذا العجز نفسة متمثلاً بعدم قدرة الدولة على تغطية نفقاتها العامة من مواردها الذاتية لاسيما الإيرادات النفطية ،حتى أصبحت ظاهرة العجز أمراً معقداً يوعز إلى عدم اعتماد أسلوب الكفاءة في إعداد الموازنة العامة، وبالتالي التأثير على مستوى الفاعلية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال قياس أثر الدين العام الداخلي وسعر الصرف على عجز الموازنة العامة في العراق، يمكن للدين العام الداخلي أن يمارس دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال تحقيقه لأهداف الاقتصاد الوطني، عن طريق اعتماد خبراء التخطيط المالي ومصممي السياسات المالية على الدين العام المحلي كأداة من أدوات السياسة المالية وكأداة لسدالعجز في الميزانية العامة في ظل تدني الإيرادات العامة سواء كانت إيرادات نفطية أوإيرادات ضريبية لمواجهة النفقات العامة وخاصة التنموية الاستثمارية من خلال اعتماد سياسات وخطط مالية واقتصادية توضع في هذا الخصوص .

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في العجز في الموازنة العامة من المواضيع التي تلقى اهتماماً واسعاً في بلدان العالم، لذا فإن الاقتصاد العراقي يعاني من العجز الناجم عن قصور الإيرادات عن تغطية النفقات العامة في الموازنة الاتحادية، فلجأت الدولة إلى الدين العام الداخلي باعتباره واحداً من وسائل الدين، وتقلبات سعر الصرف، ولذلك جاءت إشكالية البحث في كيفية تمويل العجز في الموازنة العامة في العراق .

هدف البحث

في إطار إشكالية البحث فإن أهداف البحث تتمحور بالآتي :

١- تحليل هيكل الموازنة العامة الاتحادية العراقية خلال المدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٣)

٢- تحليل العلاقة بين كل من الدين العام الداخلي سعرالصرف و عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٣)

فرضية الدراسة:

يؤثر كل من الدين العام الداخلي وسعر الصرف على عجز الموازنة العامة في العراق، وتوجد علاقة سببية طويلة الأجَل تتجه من الدين الداخلى وسعر الصرف إلى عجز الموازنة .

منهجية الدراسة:

استخدمت الباحثة أسلوب التحليل الوصفي والكمي الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم تفسير نتائج الأسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة، وتضمنت الدراسة سلسلة زمنية امتدت على ٢٠عاماً، امتدت بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٢٣، وتم تحويل البيانات إلى بيانات نصف سنوية، تم اعتماد السلاسل الزمنية في التحليل الاقتصادي القياسي بسبب قدرتها على تفصيل وتفسير التغيرات التي تحدث في متغيرات الاقتصاد الكلي، وأن عينة الدراسة هي جمهورية العراق.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول جاء تحت عنوان الإطار المفاهيمي للدين العام الداخلي وسعر الصرف، وعجز الموازنة العامة، أما المبحث الثاني خُصص لتوضيح واقع اتجاهات الدين العام المحلي وسعر الصرف على عجز الموازنة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣).في حين تناول المبحث الثالث قياس وتحليل أثر الدين العام المحلي وسعر الصرف على عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣).

الدراسات السابقة:

١- دراسة Abdul Latif ، ٢٠١٢ (الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)

ناقشت الدراسة العلاقة بين سياسة الدين الحكومي والسياسة النقدية، إذ إن السياسة المالية التوسيعية ينجم عنها زيادة في العجوزات المالية الحكومية، مما يؤدي إلى تراكم في الديون الحكومية، الأمر الذي ينعكس سلباً في أداء النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى أداء السياسة النقدية وعمل البنك المركزي بشكل خاص، كما توصلت الدراسة إلى أن الحكومة العراقية تعتمد بشكل رئيس على البنك المركزي لتمويل عجزها المالي، وعلى الرغم من ذلك فإن الدين الحكومي يؤثر على السياسة النقدية بدرجة محدودة نسبياً، بسبب انخفاض نسبته إلى ناتج المحلي الإجمالي، فيما أوصت الدراسة بضرورة تطوير سوق الأوراق المالية؛ كونه يسهم في كفاءة إدارة الدين العام من جهة، وزيادة فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من جهة أخرى.

٢- دراسة Saud ، ٢٠١٨(تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي و عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦).

سعت الدراسة إلى تحليل تطورات الدين العام الداخلي و مصادره في العراق من خلال العلاقة الترابطية بين الدين العام وعجز الموازنة العامة، إذ توصلت الدراسة إلى تزايد الدين العام مع تفاقم العجوزات المالية الناجمة عن التقلبات السعرية العالمية للمورد الريعي في البلد، فضلاً عن تزايد أعبائه مع الإسراف فيه، وعدم استخدامه وفقاً للقاعدة الذهبية، وفي المقابل، وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسة استراتيجية لإدارة الدين العام وتفعيل القطاعات الحقيقية بهدف سداد الدين وخدمته.

٣- دراسة Wali and Iman، ٢٠٢٠ (أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق :حالة دراسية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

عملت الدراسة على توضيح الآثار التي يمكن أن تتركها تقلبات أسعار الصرف الأجنبي الموازنة العامة من خلال أهمية سعر الصرف ومساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الداخلي والخارجي، إذ إن تقليل التقلبات في سعر الصرف يمثل في إثقال أو تخفيف كاهل الموازنة العامة والتي عرفت بارتفاع أو انخفاض سعر الصرف في العراق، مما يضطر الدولة إلى تحمل تكاليف إضافية، وأن انخفاض سعر الصرف لأي بلد يؤدي إلى ارتفاع الطلب على صادرات هذا البلد.

٤- دراسة Muhammad et al ، ٢٠٢١ (عجز موازنة العراق الاتحادية الأسباب والمعالجات للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى التعرف على هيكل موازنة العراق الأتحادية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) من خلال تحول عجز الموازنة من عجز مخطط غالباً ما يتحول إلى عجز فعلي خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٩). لذلك على الدولة اتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر تمويل الموازنة العامة، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتفعيل الإيرادات الأخرى ولا سيما الإيرادات الضريبية من جهة، وترشيد سياسة الإنفاق العام من جهة أخرى.

٥- دراسة People's Bank of China،٢٠١٢(Fiscal policy, public debt and monetary policy in emerging market economies)

أكدت الدراسة على التفاعل ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية وإدارة الدين العام، وذلك عبر مرحلتين الأولى تضمنت البحث في القدرة على تحمل الدين العام والسياسة النقدية عند قياس الموقف المالي مؤكدة على ضرورة المتغيرات الكلية (الإنفاق والدين العام والإيرادات ، مع مراعاة العوامل التي يمكن أن تؤثر في الوضع المالي للاقتصاد، إذ لا يجوز استخدام أصول البنك المركزي وصناديق التقاعد لتعويض الدين العام في معظم الاقتصاديات، بل يمكن استخدام الصناديق السيادية لتعويض ذلك الدين، أمّا المرحلة الثانية فهي تتعلق بتطوير أسواق المال ونضوج استحقاق وعائد السندات الحكومية المحلية، وتعميق الأسواق المالية المحلية والاستقرار المالي، وبينت الدراسة بأن البلدان ذات الاقتصاديات المتسمة بتطور أسواقها المالية لا تحتاج تمويل عجز الموازنة عن طريق البنوك المركزية على العكس منه في الاقتصاديات الناشئة ذات الأسواق المالية غير المتطورة.

٦ -دراسة Afolabi, & Atolagbe ٢٠١٨) Empirical analysis of fiscal dominance and the conduct of monetary policy in Nigeria)

بحثت الدراسة فيما إذا كانت هناك هيمنة مالية في نيجيريا في ظل وجود عجز مالي مستمر ومستوى أسعار مرتفع في البلد ولبيان درجة تأثر معدل التضخم بالصدمات الحاصلة في عرض النقود وعجز الموازنة والدين المحلي، إذ اعتمدت الدراسة على استخدام أنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) وكذلك الاستجابة المحفزة Impulse Response وللمدة (١٩٨٦-٢٠١٦) ، وكشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود دليل على الهيمنة المالية في نيجيريا، كما أن عجزالموازنة والدين المحلي وعرض النقود ليس لهم تأثير كبير في متوسط مستوى العام للأسعار، في حين كان هناك تأثير لعجز الموازنة والدين المحلي في العرض النقدي، ولكن على المدى القصير فقط، فإذا تم تمويل العجز الحكومي من خلال زيادة اصدار السندات وبيعها للجمهور، فلا يوجد تأثير في القاعدة النقدية، ومن ثم المعروض النقدي، ولكن إذا لم يتم تمويل ذلك العجز بهذه الأداة فإن القاعدة النقدية، وعرض النقود يزداد، لذا ينبغي بأن تضمن الحكومة الانضباط المالي في ظل زيادة عجز الموازنة، كما ينبغي منح البنك المركزي استقلالية لمتابعة هدف استقرار الأسعار ، بدلاً من تمويل العمليات المالية الحكومية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدين العام الداخلي وسعر الصرف وعجز الموازنة العامة

أولاً: مفهوم الدين العام الداخلي ومصادره:

يعرف الدين العام الداخلي بأنه اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الدائن من [مؤسسات وطنية، أفراد] بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية إلى الحكومة عن طريق شرائهم حوالات الخزينة والسندات الحكومية، لقاء التعهد بتسديد قيمة القرض وفوائده خلال مدة محدداً ويسمى (القرض الوطني) (Government Debt, 2016, p.19).

ينشأ هذا النوع من الدين عندما تقوم الحكومة بالإقتراض من الأشخاص المعنويين والطبيعيين داخل البلد، بصرف النظر عن جنسياتهم، وهو إجمالي الديون التي تكون في ذمة الحكومة والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، ويتمثل الدين الداخلي بالإقتراض الداخلي للدولة وطرح سندات القرض في الداخل بالعملة الوطنية ويكتتب فيها من قبل رعايا الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا أفراداً أو وحدات اقتصادية، باختصار فإن عملية الاستدانة الداخلية هي مجرد تحويل للثروة داخل البلد، ويمكن تسديده بفرض ضرائب غير مباشرة، وأن إصدار الدين المحلي يستند على مجموعة من الاعتبارات (Al-Sayed,149:1987) منها وجود فائض من المدخرات عن حاجة السوق أي عن حاجة الاستثمارالخاص، يقابله استعداد من قبل المدخرين للاكتتاب في سندات القرض لما توفره الدولة لهم من مزايا مضمونة على أن لا تقل عن ما هو سائد في السوق، وقدرة الدولة على المحافظة على التوازن الاقتصادي الداخلي، ومنع الاختلالات من تضخم وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي، وتأثيراتها السلبية في الاقتصاد الوطني، ومن ثم في أموال الشخص المكتتب في القرض الداخلي.

ويتمتع الدين الداخلي بالعديد من المميزات أهمها (Hanson, 2007 :14):

أ- انخفاض تكاليف الدين الداخلي نسبة للديون الخارجية، وخصوصا في فترات الأزمات المالية، إذ ترتفع تكاليف الدين الخارجي من مصادره بشكل حاد وقلة المعروض منها، وهذا أثر بشكل كبير على المقترضين وخصوصا في الأسواق الناشئة.

ب- يُعد تطور أسواق الدين الداخلي من الأسباب المهمة في جعله أفضل للحكومات من الدين الخارجي، وهذا ما دفع الحكومات الإقتراض من أسواقها المالية والاعتماد عليها.

ت- توسع الطلب على أدوات الدين الداخلي من مصادر جديدة مثل صناديق التقاعد والصناديق السيادية، ومن المستثمرين الأجانب غير المقيمين.

ث- إدارة الدين العام تنظر إلى الدين الداخلي على أنه أقل تعقيدا من الدين الخارجي قانونياً وفنياً؛ لأن التعامل يكون مع جهات محلية وليست خارجية ووفق قوانين الدولة المقترضة.

وهناك مصادر عديدة تلجأ إليها الدولة لتمويل الدين العام الداخلي (Saud,33-34:2018).

١- **الإقتراض من الجمهور**: تقوم الحكومة باللجوء إلى الإقتراض من الجمهور(القطاع غير المصـــرفي لكي تتمكن من تمويل عجز موازنتها السنوية، إذ إنها تقوم ببيع السندات الحكومية إلى الجمهور، وبطبيعة الأمر ســيؤدي إلى تقليل الودائع المصــرفية عند القيام بتخليه عن مدخراته النقدية، لكنها ســتزداد عندما يتســلم الجمهور مدفوعات من الفوائد من قبل الحكومة بالمقدار نفســه، إلا أنه في حالة تســديد قيمة الســندات الحكومية ســواء كانت من ودائع الجمهور المصــرفية أو من خلال الأرصــدة النقدية فإنه لا يؤدي إلى أي زيادة في عرض النقد، لأن هذا الإقتراض قد تم الســحب عليه من الأموال المدخرات) والتي ســبق وأن تم خلقها فإنها لا تمثل عرضــاً نقدياً جديداً، وباختصــار فإن الودائع المصــرفية للجمهور سوف تنخفض وتزداد الودائع الحكومية بالمقدر نفسه، وهذا يعني أن الإقتراض من القطاع غير المصرفي لايسهم في زيادة عرض النقد.

٢- **الإقتراض من المصـــارف التجارية**: يتحدد حجم هذا الإقتراض لســـد العجز في الموازنة الحكومية بحجم الاحتياطيات الفائضة لدى هذه المصارف، ففي حالة وجود فائض في هذه الاحتياطيات فإن الإقتراض سوف يؤدي إلى آثار توسعية، وبالتالي زيادة في عرض النقد، إذ إنه يشبه الإقتراض من البنك المركزي، ولكن في حالة الإقتراض من الموجودات المالية لدى المصـــارف فذلك لا يؤدي إلى زيادة ملموســة في عرض النقد؛ لأنه سوف يقلل من حرية المشروعات في منح الائتمان.

٣- **الإقتراض من البنك المركزي**: هناك طريقتان للإقتراض من البنك المركزي، الطريقة المباشـرة السـحب على المكشـوف أو الطريقة غير المباشـرة (بيع السـندات الحكومية. في حالة قيام الحكومة بالإقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز موازنتها العامة، وتم إنفاق الأموال المقترضـة سيؤدي ذلك إلى زيادة دخول الأفراد، ثم زيادة الإيداعات النقدية لدى المصارف التجارية، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات النقدية وبالتالي زيادة قدرة المصـــارف التجارية على منح الائتمان المصـــرفي، ومن ثم زيادة المعروض النقدي، فهذا لا يختلف عن الاصـــدار النقدي الجديد لتمويل العجز في الموازنة، فكلتا الطريقتين ســـتؤدي إلى زيادة المعروض النقدي،

ومن ثم حجم سيولة المصارف التجارية والجمهور، مما ينعكس على زيادة الطلب النقدي الكلي ثم انخفاض أسعار الفائدة، فنلاحظ في حالة الإقتراض المذكورة آنفاً لتمويل عجز الموازنة الحكومية وزيادة الحكومة في إنفاقها من هذه الأموال سيترتب عليها آثار توسعية في عرض النقد، أما الطريقة غير المباشرة للإقتراض فتتمثل في لجوء الحكومة سواء عن طريق البنك المركزي أو المصارف التجارية أو الجمهور من خلال إصدار السندات قصيرة الأجَل.

ثانياً: مفهوم سعر الصرف وأنظمته.

يظهر دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال الأسواق الثلاثة والتي هي سوق الأصول وسوق السلع وسوق عوامل الانتاج وعلى المستوى الكلي والجزئي، إذ يربط سعر الصرف بين أسعار السلع المحلية وأسعارها في السوق العالمية، ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية المطلوبة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، كما يسعى سعر الصرف إلى تحقيق الأهداف الكلية التي تتمثل بالتوازن الداخلي والخارجي، وبما أن الهدف الرئيس لسعر الصرف ينحصر في تحقيق الاستقرار لصرف عملة البلد مقابل العملات الأجنبية، وهو الهدف المرغوب إلّا أنه قد يصعب تحقيق الخضوع وسعر الصرف إلى العديد من المحددات شأنه شأن أي سلعة في سوق منافسة تامة تتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب (Ne'ma,16-17:2011). ويمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة من النقد الأجنبي، أي إن سعر الصرف هو سعر الوحدة من العملة الأجنبية مقدرا بوحدات من العملة المحلية، فهو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات لعملية أخرى في سوق الصرف الأجنبي (Global,3:2016).

رابعاً: أنظمة سعر الصرف

١- نظام سعر الصرف الثابت: هو تقييم العملة المحلية بوزن ثابت معين من الذهب، ويتحدد سعر الصرف من قبل السلطات النقدية الحكومية تجاه كافة العملات الأخرى مع إمكانية التحويل بينهما بلا قيود وكذلك حرية استيراد وتصدير الذهب من الدول التي اتبعت قاعدة الذهب، وبذلك تكون الدول قد حافظت على سعر صرف ثابت لعملاتها تجاه بعضها البعض، وفي ظل هذا النظام يمكن أن يكون هناك تذبذب لسعر العملة مقابل الذهب بدون أن يكون ملموساً، وهنالك نقطة استيراد وتصدير للذهب لكل دولة من الدول، ويمكن أن تحدث بعض التغيرات في سعر الصرف في ظل هذا النظام بسبب وضع ميزان المدفوعات، فعند حصول عجز في ميزان المدفوعات ستنخفض قيمة العملة ولكن بنسبة أقل من نسبة تعادلها، أمّا إذا حدث العكس، وكان

هناك فائض في ميزان المدفوعات سترتفع قيمة العملة بنسبة أكبر من نسبة تعادلها، إلّا أن هذه التغيرات التي تحدث لا تكون ذات درجة عالية لإمكانية استيراد وتصدير الذهب بحرية، وهذا من شأنه أن يقلل من الإنحراف إلى حدود معينة (Abed,322:2001).

٢ – نظام سعر سعر الصرف المرن: يعتمد تحديد سعر الصرف وفق هذا النظام على آلية ترك سعر الصرف تلقائياً استناداً إلى قوى العرض والطلب، وبالتالي فإن جهاز الأسعار المتمثل في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر الصرف لكل عملة مقابل العملات الأخرى من دون أن تتدخل السلطات النقدية في ذلك، وبالتالي فإن الطلب على الصرف الأجنبي والعرض يعملان حسب القاعدة العامة، وهي أن الطلب يعمل باتجاه عكسي مع السعروالعرض يعمل باتجاه طردي مع السعر، وهكذا يتحدد سعر الصرف عند النقطة التي تتساوى فيها الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة حاله في ذلك حال الأسعار، كما أن السلطات النقدية في ظل هذا النظام لا تتدخل لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛ لأن جهاز الأسعار يعمل على إحداث تغييرات مناسبة في معدلات الصرف التي تؤثر بدورها على قيمة الصادرات والاستيرادات ، مع أن الواقع يثبت تدخل السلطات المالية والنقدية لغرض تفادي حدوث الآثار الضارة، ويختلف هذا النظام عن سابقه في أن البنك المركزي يسمح بتعديل سعر الصرف، وذلك لكي يتساوى العرض مع الطلب من العملة الأجنبية دون أن تتدخل أسواق الصرف الأجنبية، ففي هذا النظام نجد قاعدة أسعار الصرف (Al-shamaa and Al-Omari,124:2002).

٣– نظام سعر الصرف لتثبيت المدار (نظام بريتون وودز) : حسب هذا النظام فإن تثبيت أسعار الصرف وإلزام السلطات النقدية على التدخل في أسواق الصرف لغرض المحافظة على استقرار الأسعار من خلال استخدام ما لديها من أرصدة نقدية دولية لمواجهة الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، وهذا النظام تم الاتفاق عليه بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة (بريتون وودز) في ولاية نيوهمشاير سنة ١٩٤٤، وقد تم الاتفاق على تثبيت أسعار الصرف وحسب المعدل المتفق عليه لسعر صرف عملتها وعدم تغييره إلاّ في حدود معينة، ولكي تأخذ أسعار الصرف بعض المرونة سُمح لها بالتغيير ارتفاعاً أو انخفاضاً في حدود (١%) وقد شهدت أسعار الصرف أكثر من عقدين نسبة من الثبات النسبي، وجاء هذا الثبات بسبب الاحتياطيات النقدية الرسمية (Abed,323:2001)

٤– نظام سعر الصرف المعوم المدار –: يعتمد هذا النظام على تفاعل قوى العرض والطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي وبصورة حرة، أي اجراء بعض التغييرات في العرض والطلب على العملات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بدون أي تدخل من قبل السلطات النقدية والمالية لتحديده، والدول التي تتبع هذا النظام مستفيدة من مرونة أسعار الصرف، فعند انخفاض قيمة العملة المحلية سينعكس ذلك على مستوى الأسعار في السلع والخدمات والتي ستكون ذات قيمة منخفضة بالنسبة للمستورد الأجنبي، ومن ثم ترتفع استيراداته من هذه السلع والخدمات، وهذا ما يؤدي إلى تحسين الوضع في الميزان التجاري، وبذلك لا تحتاج الدولة إلى سياسات محلية كأن تكون سياسة توسعية أو انكماشية للحفاظ على التوازن؛ لأن هذه السياسات خالية من القيود التي تفرض على ميزان المدفوعات (Karim,73:2004)

٥- نظام تعدد أسعار الصرف: ويطلق عليه نظام مرونة الاختيار أو نظام التعويم الميسر، ففي ظل هذا النظام تؤثر السلطات النقدية على تحركات معدل سعر الصرف بتدخلها وبالرجوع إلى سلة عملات قياسية منوعة بدون الالتزام بأي سعر صرف رسمي، كما يمكن أن تتوافق أسعار الصرف التي تم تحديدها من قبل التدخل الرسمي مع سعر الصرف الذي تحدده القوى السوقية بحرية، كما قد تختلف الفوارق في أسعار الصرف فقد لا تتجاوز نقاط مئوية في بلدان معينة، في حين قد تكون الفوارق كبيرة جداً، وتبلغ عدة أضعاف السعر المطلوب في البلدان الأخرى (Al-shamaa and Al-Omari,27:2002).

ثالثاً: فلسفة عجز الموازنة العامة وأفكار المدارس الاقتصادية .

عند دراسة الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلدان نلاحظ أن هناك زيادة كبيرة ومستمرة في الدين العام على مدى العقود الأخيرة؛ بسبب عجز كبير ودائم في الموازنة العامة، ومن هذا المنطلق تظهر مجموعة من الأسئلة: ما أسباب ذلك العجزوالزيادة المستمرة من الدين العام؟ وأيضاً لماذا تختلف من بلد إلى آخر؟ وهناك طريقتان لشرح هذه الأسئلة التي تتعلق بالنظريات الاقتصادية التقليدية والحديثة ما يؤدي إلى ظهور بعض الآراء حول سماح قدر معين من العجز في الموازنة العامة في المواقف المعينة، أي السماح بقدر معين من الدين العام، وفي ظل شروط معينة تتعلق باستدامة المالية العامة، وأن لا يزيد الدين العام أسرع من الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً لهذه النظرية أي النظرية التقليدية يجب أن تشغل فوائض الموازنة العامة في النمو الاقتصادي، وتعوض العجز السابق وعلى النقيض من هذه النظرية هناك اتجاه آخر حول عجز الموازنة العامة المتمثلة بأنه يسمح بعجز حتى في مدد التحسن الاقتصادي للاقتصاد، بسبب حوافز الديموقراطية (١١٦-١٣٠ Kirchgasner, 2013, .) ويعود العجز في الموازنة العامة إلى الأسباب الاقتصادية والسياسية والفنية، ومن هذا المنطلق تلعب السلطة السياسية دوراً كبيراً في الأسلوب الذي يتبنى إدارة نظامها المالي وتوجيهه، ومن طبيعة تأثير الصراعات السياسية التي تحظى في العديد من البرامج الحكومية بشعبية كبيرة لدى الناخبين، بحيث يكون هناك دائما ضغوطات سياسية للحفاظ على الإنفاق أو زيادته، ومن ناحية أخرى لا يحب الأشخاص دفع الضرائب، لذلك هناك دائما الضغوط السياسية لتخفيض الضرائب في مواجهة هذين الضغطين المتضاربين (المتناقضين)، وعلى هذا يميل السياسيون إلى اختيار مستويات الإنفاق التي تتجاوز إيرادات الضرائب، ومن هذا المنظور ترى بعض الدراسات أن عجز الموازنة هو نتيجة العلاقة بين انتهازية السياسيين والناخبين الساذجة، ويضغط الناخبون دائماً لزيادة الإنفاق، لكنهم لا يرغبون أبداً في دفع ثمن هذه الزيادة، وهذا يعود إلى أن هؤلاء الناخبين لا يملكون معلومات كافية حول قيود الموازنة، وعلى هذا تقع المسؤولية على عاتق الحكومة التي ينبغي لها إزالة السلطة التقديرية للسياسيين، وتجاهل الضغط الانتخابي على أهداف العجزفي الموازنة، و تؤدي هذه الاختلالات المالية دائما إلى التشويه السياسي (Catrian, 2014, p. ٢١٤-٢٢٠)، لكن الموازنة العامة قد تكون متوازنة تقنيا من خلال الإقتراض، وهذا يعني إنفاق المزيد في الوقت الحالي، ودفع مزيد في المستقبل من أجل الحفاظ على التوازن، وهناك حقيقة وهي يجب أن تكون الموازنة العامة في حالة التوازن في النهاية، ومما لا شك فيه أن أسباب العجز في الموازنة العامة ليست محصورة فقط بالأسباب

السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل هناك أسباب أخرى خارج التوقعات المستقبلية، فعند انخفاض إيرادات الضرائب أوثباتها لسبب ما، وفي المقابل ارتفاع النفقات تكون النتيجة عجزاً في الموازنة.

أمّا موقف أفكار المدارس الاقتصادية من العجز في الموازنة العامة، فتباينت الآراء في الفكر الاقتصادي حول عجز الموازنة العامة للدولة من حيث القبول أو الرفض، وفيما يأتي استعراض موجز لتلك الآراء في النظريات أو المدارس الاقتصادية:

١- وجهة النظر للمدرسة الكلاسيكية (التقليدية) في عجز الموازنة العامة .

أكدت النظرية الكلاسيكية على فكرة توازن الموازنة العامة، إذ ينصرف مبدأ التوازن حسب الفكر المالي التقليدي إلى تساوي جانبي الموازنة العامة للدولة، أي جانب النفقات العامة مع جانب الإيرادات العامة، دون زيادة أو نقص بشكل دوري ومنتظم (Nashed,302:2000)، كما أكدت على احترام هذه القاعدة وعدم الخروج عنها، وذلك على اعتبار أن حالة التوازن تعكس كفاءة أستخدام الدولة للأموال العامة، ومن ثم حسن أداء الدولة لوظائفها، فضلاً عن كفاءة إدارة الدولة المالية (Al-Jaafari,56:2001)، وفكرة التوازن عززت مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن يكون دور الدولة محدوداً، إذ ينبغي أن لا تتجاوز ثلاثة مجالات أساسية هي (حماية الدولة، وإنشاء نظام للعدالة، وإنشاء بعض الخدمات الأساسية العامة، وأكدت على تعظيم دور الأفراد،(AL-Fares,24:1997) وأن موقف الدولة تجاه السياسة المالية يكون حيادياً وعدم اللجوء إلى عجز الموازنة العامة؛ لأن أفضل الموازنات أقلها انفاقا، فالتوازن في جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة هو أمر أساسي في الموازنة العامة للدولة، والمفكرون الكلاسيك تبنوا هذا المبدأ استناداً إلى مجموعة من الحجج أهمها الآتي.

أ- إن عدم توازن الموازنة العامة يؤدي إلى نمو الانفاق الحكومي، وبالتالي سوف يزداد الضغط على الضرائب؛ لأنها تقطع من الرأسماليين مبالغ من الممكن أن توجه للاستثمار، وفي النهاية تسهم في تحقيق التشغيل الكامل.

ب- يتسبب عجز الموازنة بانهيار قيمة العملة النقدية وارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم في حالة تمويله عن طريق الإصدار النقدي الجديد.

ت – إذا اضطرت الحكومة للإقتراض فأنها سوف تضعف الطاقة الإنتاجية، وتزيد الانفاق للاستهلاك الحكومي.

ث – إن هذا الإقتراض سوف تتحمل أعباءه موازنات السنوات المقبلة.

٢ - وجهة النظر للمدرسة الكينزية في عجز الموازنة العامة.

ظهرت النظرية الكينزية بعد أن فشلت النظرية الكلاسيكية في تفسير ومعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية عام (١٩٢٩-١٩٣٢) وما رافقها من كساد وبطالة، إذ أوضح (كينز) أنه لابد من أن تتدخل الدولة في السياسات العامة للدولة لتحقيق التوازن من خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية ناجحة، وأن يصبح للدولة دور فعال في تيسير النشاط الاقتصادي والاجتماعي، كما أن (كينز) أوضح انه ليس من الضروري توازن الموازنة العامة سنويا، ولكن المهم توازنها خلال الدورة الاقتصادية التي تتراوح ما بين (٨-١٠) سنوات،(Abu Al-

(Qumsan,70:2015)، إذ إن الفكر الكينزي أجاز حدوث عجز في الموازنة العامة، وأن تلجأ الدولة إلى الإقتراض أو الإصدار النقدي عندما يتعرض الاقتصاد إلى أزمة كساد اقتصادي، وأن تلجأ الدولة إلى الإقتراض أو الإصدار النقدي عندما يتعرض الاقتصاد إلى أزمة كساد اقتصادي، وأن القروض أصبحت وسيلة لتمويل الإنفاق العامة المتزايد وأحدى عوامل إعادة التوازن الاقتصادي، ومن ثم تحقيق النمو، أما الإصدار النقدي فقد أوضح (كينز) عند ما يتم لجوء الدولة إليه لن يولد آثارا تضخمية على الاقتصاد ولاسيما إذا كان هناك مرونة في الجهاز الإنتاجي، وأن أي زيادة في الإنفاق العام سيؤدي إلى زيادة الدخل وفقاً لعمل المضاعف، وعندها سيقابل العرض المتزايد طلب متزايد له، ومن ثم لن تحدث أي آثار سلبية على النشاط الاقتصادي لكلا الطريقتين على ألّا يتم المبالغة بهما.(Al-Omari,15:2000)

يرى الباحث مما سبق أن الفكر الكينزي قد أدخل مفهوماً جديداً للاقتصاد الرأسمالي وهو(قبول العجز في الموازنة العامة)، إذ أصبحت الموازنات تعد بعجز أو فائض، ويتم تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو الإقتراض.

٣- وجهة النظر للمدرسة النقودية (مدرسة شيكاغو) في عجز الموازنة العامة.

عندما أصبحت المدرسة الكينزية غير قادرة على مواجهة المشكلات الاقتصادية ولاسيما بعد تزامن ظاهرتي التضخم والركود والتي أطلق عليها التضخم الركودي في نهاية ستينيات القرن الماضي وبداية سبعينياته ظهرت المدرسة النقودية (مدرسة شيكاغو) في تلك الحقبة من الزمن التي كان لها السبق في انتقاد النظرية الكنيزية، إذ هاجمت سياستها التدخلية، ودعت إلى ترك النشاط الاقتصادي حراً، وأن تنسحب الدولة من النشاطات الاقتصادية، وأن يحدد دورها في تقديم الوظائف التقليدية المتمثلة بالخدمات العامة. (Al-Shaikhli,6:1991i) إذ ترى هذه المدرسة أن الوظيفة التدخلية للدولة هو أمر غير مقبول؛ لأن الاقتصاد يستطيع إصلاح نفسه ذاتياً، وأن العجز في الموازنة هو عيب اقتصادي وخروج عن قواعد النظام الرأسمالي، ولمعالجة العجز في الموازنة فإن هذه المدرسة اتخذت الإجراءات الآتية :-

أ- تقليل حجم التوظيف الحكومي وأعدت البطالة حالة طبيعية في الاقتصاد الرأسمالي.

ب- تقليل حجم الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل والضمان الاجتماعي والفقراء وكذلك تقليل الإعانات المقدمة لدعم السلع. إن هذه الاجراءات تساعد في تقليل العجز في الموازنة العامة ، والنقديون أكدوا على تقديم الإعانات والتسهيلات للقطاع الخاص ليزيد الطلب الكلي، وبالتالي تحقق التوازن في الاقتصاد القومي.

٤- وجهة النظر لمدرسة اقتصاديات جانب العرض في عجز الموازنة العامة، ظهرت مدرسة اقتصاديات جانب العرض في بداية حقبة الثمانينيات التي تؤكد على ضرورة تشجيع الأفراد على العمل والادخار والعمل على تخفيضات كبيرة في الضرائب (Al-Issawi,37:2017)، وكان انتقاد مدرسة اقتصاديات جانب العرض للمدرسة الكنيزية يتمثل في أن زيادة معدل الضريبة لتقليل العجز في الموازنة العامة سيكون له آثار سلبية على الاقتصاد، إذ سينخفض الناتج القومي ، ومن ثم ستنخفض الإيرادات الضريبة؛ مما سيؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة ، لذلك دعت مدرسة اقتصاديات العرض إلى تخفيض الضرائب؛ لأنه

ستؤدي إلى تحفيز المدخرين والمستثمرين والعاملين على العوامل التي ترفع الإنتاجية، وتزيد من معدل النمو الاقتصـــادي وبـالتـالي زيـادة عـائـدات الضـــرائـب، وتقليص عجز الموازنـة العـامـة للـدولـة (Al-Shaikhli,8:1991)، لذلك تحاول مدرسـة اقتصـاديات جانب العرض التأكيد على عدم فعالية السـياسـة التدخلية في الاقتصاد وخاصة في مجال تحديد الأجوروالأسعار من أجل استمرار عمل الاقتصاد طبقا لآلية التوازن التلقائي. (Issa,175:1989)

ويرى الباحث مما سبق أن مدرسة اقتصاديات جانب العرض ضد أي زيادة في الضرائب؛ لأنها سوف تزيد من العجز في الموازنة، وأكدت على الاستثمار والادخار واجراء تخفيضـات في معدل الضـرائب من أجِل تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثاني: واقع اتجاهات الدين العام المحلي وســـعر الصـــرف على عجز الموازنة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣).

أولاً: تطورمؤشرات الدين العام الداخلي في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٣)

اتسمت الموازنات الحكومية في العراق بسيادة العجز المالي فيها، إذ أصبح صـفة ملازمة لها بفعل ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي في ظل تقلب الإيرادات المرتبطة بقوى السـوق الدولية، إذ انبثق من تلك الصـفة حقيقة الترابط ما بين العجز المالي وحجم المديونية، الأمر الذي أدخل الاقتصـــاد وموازناته في أتون حلقة مفرغة ذات تأثيرات سـلبية في النشـاط الاقتصـادي الكلي، إذ شـهد الأخير العديد من الأزمات والتغيرات الجيوسـياسـية – الاقتصـادية التي أثرت في سـياسـاته الكلية، مما أضـفى عليها طابع الإسـراف في توظيف الأموال العامة في مجالات لا تســـهم في الارتقاء بإنتاجية تلك الأموال المنفقة ، لينعكس ذلك في تزايد الإنفاق الحكومي بدءاً من سياسات الدعم الاجتماعية والاقتصادية وسياسات التوظيف غير المجدية، مما ترتب عليه تنامي العجزالمالي في الموازنة الحكومية، والذي يصـعب تخفيضـه في ظل تلك السـياسـات الأخذة بالتوسـع شـيئا فشـيئا، فعندما تحاول الحكومة تخفيض ذلك العجز في ظل وجود أزمة مالية، فإنها تسـعى إلى ترشـيد الإنفاق العام على الرغم من انخفاض مرونة مكوناته، ولاسيما التشغيلي منه والذي يشكل النسبة الأكبر من حجم الإنفاق العام من جهة، ومن جهة أخرى فهي تســعى إلى تعظيم إيراداتها العامة عن طريق زيادة معدلات الرســوم والضــرائب، والذي يواجه رفض بعض الاقتصـاديين، إذ إنهم يفضـلون الشـروع في توسـيع القاعدة الضـريبية وتحسـين طرائق التحصـــيل، والإقلال من حجم التهرب الضـــريبي، وفي حالة عدم جدوى هاتين الطريقتين تلجأ الحكومة إلى الاستدانة لتمويل عجزها المالي، لذا فهناك أواصـر قوية ووثيقة مابين عجز الموازنة وحجم الدين العام، يتضـح من الجدول (١) ارتفاع بسيط في حجم الدين المحلي في السنوات الثلاث الأولى، ومع تحقيق فوائض مالية في الموازنة العامة بدأ الدين المحلي بالانخفاض التدريجي، إذ انخفض من نحو (٦٥٩٣) ترليون دينار عام ٢٠٠٥ إلى نحو (٤٤٥٥) ترليون دينار عام ٢٠٠٨، لكن ســـرعان ما تركت الأزمة المالية العالمية تأثيراتها في الدين المحلي عبر قناة الموازنة العامة، إذ انخفضـــت الإيرادات العامة على الرغم من تزايد كميات النفط المصـــدرة [يرجع ذلك لأن كمية المصدرة من النفط الخام في العراق لاتنخفض مع انخفاض أسعار النفط والتي بلغت نحو

(٥٩,٤د/ب) عام ٢٠٠٩بل مايحصل هو تعبئة الجهود من أجل زيادة تلك الكمية ليتسنى للاقتصاد تعويض أنخفاض أسعار النفط؛ لأن الاقتصاد اقتصاد ريعي يعتمد على العوائد قطاع النفط في تمويل نشاطه الاقتصادي]، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى زيادة الدين الداخلي لتبلغ نحو(٨٤٣٤) ترليون دينار عام ٢٠٠٩ ٢٠٠٨، ومع استمرار تأثير تلك الأزمة استمرت الحكومة في التوسع بدينها المحلي ، إذ بلغت نحو (9180) ترليون عام ٢٠١٠ . بعد تعافي الاقتصاد العراقي من تأثيرات أزمة ٢٠٠٨ ، وارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، وتزايد الإيرادات العامة بفعل ذلك، أسهم ذلك في انخفاض حجم الدين المحلي ليبلغ نحو (٤٢٥٥) ترليون دينار عام ٢٠١٣ متأثراً بالفوائض المالية التي حققها العراق من جراء ذلك، يلحظ أيضاً تذبذب عملية اصدار الحوالات، وهذا بفعل ارتباطها الوثيق بعجز الموازنة المؤقت في الموازنة العامة ومدى حاجتها للسيولة النقدية، إذ يتضح أنها تزداد مع انخفاض وتباطؤ تدفق الإيرادات والعكس بالعكس، فعند تعرض الاقتصاد العراقي للصدمة المزدوجة أبان ٢٠١٤ والمتمثلة في انخفاض الإيرادات العامة بفعل أزمة أسعار النفط والكميات المصدره منه من جهة، وتزايد الإنفاق العام ولاسيما العسكري بفعل سيطرة بعض المجموعات الإرهابية على بعض المحافظات من جهة اخرى، الأمر الذي ترك تأثير تزايد الدين المحلي ، إذ ارتفعت من نحو (٣٢١٤٢) ترليون دينار عام ٢٠١٥ إلى نحو (47678) ترليون دينار عام ٢٠١٧ ليشهد بعدها انخفاضاً حتى بلغ نحو (38331) ترليون دينار عام ٢٠١٩ بفعل سداد جزء من الدين وانخفاض اللجوء إلى دين جديد، لكن سرعان ما تضاعف ليبلغ نحو (46٦٤٢) ترليون دينار عام ٢٠٢٠، وجاءت هذه الزيادة المطردة بفعل الانخفاض الشديد في الإيرادات العامة والناجم عن الأزمة الثلاثية التي عصفت بالاقتصاد العراقي والمتمثلة بالأزمة الاقتصادية والصحية والسياسية، الأمر الذي أسهم في ارتفاع كبير في حجم الدين العام، أذ بلغ نحو (٦٩٩١٢) ترليون دينار عام ٢٠٢١ ويعزى ذلك إلى ارتفاع معظم الدين العام بسبب زيادة الالتزامات المالية للدولة، واستمر الدين العام الداخلي بالارتفاع ، إذ بلغ نحو (٧٠٥٥٧) ترليون دينار، وهو أعلى رقم يصله منذ عام ٢٠٠٣ ، إن أغلب هذه الديون هي نفقات تشغيلية وليست استثمارية ، واستمرار هذه الديون الداخلية بدون وجود خطط لتسديدها يكلف موازنة الدولة نفقات إضافية تتمثل بمبالغ الفائدة التي تضعها المؤسسات الحكومية الداخلية والخارجية على هذه الديون .

ثانياً: تطور مؤشرات سعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

نلاحظ من الجدول (١) أن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٤، بلغ (١٤٦٠) م دينار عراقي لكل دولار، وأن نسبة التغير لسعر الصرف في عام ٢٠٠٦ كانت مستقرة حيث كان هناك تغير طفيف عن السنة التي سبقتها، في حين أخذ هذا السعر بالانخفاض خلال الأعوام (٢٠٠٧-٢٠١٣) ويرجع ذلك بانخفاض الطلب على الدولار، في حين شهدت الأعوام ٢٠١٤ولغاية ٢٠١٩ ما عدا عام ٢٠٠٥،يرجع ذلك إلى هز الثقة بالاقتصاد والعملة المحلية في العراق نتيجة أنخفاض أسعار النفط وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، بينما في عام ٢٠٢٠-٢٠٢٢ ارتفع سعر الصرف فبلغ ١٤٥٠دينار لعام ٢٠٢٢ ويعود ذلك إلى اعتماد الحكومة العراقية على تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار حسب توجيهات اقتصادية ومالية

طرحت من خلال الورقة البيضـــاء لوزارة المالية العراقية، وأخذ بالانخفاض ليصـــل (١٣٠٠) دينار في عام ٢٠٢٣ وهذا ناجم عن تأخر الموازنة وبالتالي انخفاض الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على مشتريات الدينار من البنك المركزي.

ثالثاً : تطورمؤشرات عجز موازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

تهدف الدولة من خلال الموازنة العامة إلى إشـباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع في ضـوء الظروف والأهداف المالية والاقتصـادية والسياسية، لأنها تعبر عن وظيفة الدولة وتعكس نشاطاتها فلا تتمكن الدولة من الإنفاق العام من غير الحصـول على الإيرادات العامة، وكذلك لا تسـتطيع أن تباشـر نشـاطاتها (٤: ٢٠١٦ Manual tutiono)، إن مشـكلة عجز الموازنة العامة تُعد من أهم المشـكلات الاقتصـادية ليس في اقتصـاد العراق فقط، وإنما على مستوى اقتصاديات دول العالم كافة، والتي لها آثار مباشرة على أداء النشاط الاقتصادي (selowsky,١٩٨٧: ٦٦)

جدول (١): مؤشرات الدين العام الداخلي وسعر الصرف وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

السنوات	سعر الصرف الأساس ER	ER%	الدين IPD العام الداخلي	IPD%	االنفقات العامةPEX	PEX%	الإيرادات العامة PR	PR%	عجز وفائض الموازنة العامة
2004	1460	0.0	6061	0.0	321174	0.0	329827	0.0	865248
2005	1474	1.0	6593	8.8	263751	-17.9	405028	22.8	14127
2006	1391	-5.6	5645	-14.4	388066	47.1	490555	21.1	10248
2007	1217	-12.5	5193	-8.0	390312	0.6	545994	11.3	15568
2008	1172	-3.7	4455	-14.2	594033	52.2	802521	47.0	20848
2009	1170	-0.2	8434	89.3	525670	-11.5	552093	-31.2	2642
2010	1170	0.0	9180	8.9	643519	22.4	695211	25.9	5169
2011	1170	0.0	7446	-18.9	696395	8.2	999987	43.8	30359
2012	1166	-0.3	6547	-12.1	903747	29.8	1194664	19.5	29091
2013	1166	0.0	4255	-35.0	1068730	18.3	1137673	-4.8	6894
2014	1166	0.0	9520	123.7	835562	-21.8	1053866	-7.4	21830
2015	1182	1.4	32142	237.6	703975	-15.7	664702	-36.9	-3927
2016	1182	0.0	47362	47.4	670674	-4.7	544092	-18.1	-12658
2017	1184	0.2	47678	0.7	754901	12.6	773359	42.1	1845
2018	1182	-0.2	41822	-12.3	808731	7.1	1065698	37.8	25696
2019	1182	0.0	38331	-8.4	1117235	38.1	1075669	0.9	-4156
2020	1304	10.3	64246	67.6	760824	-31.9	631996	-41.2	-12882
2021	1450	11.2	69912	8.8	1028495	35.2	1090814	72.6	6231
2022	1450	0.0	69495	-0.6	116959	-88.6	161697	-85.2	44737
2023	1300	-10.3	70557	1.5	142435	21.8	135681	-16.1	-6754

المصدر : - الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على:-

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء للأبحاث ، النشرات الاحصائية السنوية، (٢٠٠٤-٢٠٢٣)
- المعدلات: من إعداد الباحثة وفق المعادلة [معدل النمو=((القيمة الحالية- القيمة السابقة)*١٠٠)]

يتصف اقتصاد العراق بأنه اقتصاد ريعي، إذ إن الإيرادات النفطية تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، في المقابل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى في تلك الإيرادات، ويُعزى ذلك إلى سوء التخطيط وإدارة للمشاريع الصناعية والانتاجية والخدمية، فضلاً عن تراجع القطاع الزراعي ، واستمرار اعتماد الموازنة العراقية على الإيرادات النفطية يعرضها لمخاطر وتحديات كبيرة بسبب التغيرات في أسعار النفط العالمية، فضلاً عن الدور المحدود لكل من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى، وهذا سيؤدي إلى ضعف فاعلية تلك الإيرادات، مما يؤثر سلبا في تمويل الموازنة العامة وزعزعة الاستقرار الاقتصادي .

إن الموازنة العامة في العراق هي الأداة الأساسية والرئيسة القادرة على توجيه الاقتصاد لتحقيق النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعاشي لأفراد المجتمع ، وقد تنظم الموازنة العامة بعجز أو فائض حسب الأهداف التي تخطط اليها الدولة وحسب الواقع الاقتصادي فيها ، ولغرض التعرف على حالة الموازنة العامة للدولة سيتم تحليل تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة وعجز أو فائض الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠).

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (١) أن الموازنة العامة خلال المدة الأولية للبحث حققت فائضاً، إذ بلغ (٨٦٥٢٤٨) مليون دينار في عام ٢٠٠٤، واستمر هذا الفائض في الموازنة العامة بالزيادة إلى عام ٢٠١٤ ، ويلاحظ أن الموازنة العامة حققت أعلى فائض خلال مدة البحث في عام ٢٠١١ فبلغ مقدار الفائض (٣٠٣٥٩) مليون دينار عام ٢٠١١ ، إلّا أن تحقيق فائض في الموازنة العامة لا يعكس بطبيعة الحال تحسن الأداء الاقتصادي للدولة، إذ إن مقدار الفائض المتحقق في الموازنة العامة هو نتيجة تحسن وتوسع دائرة الحصول على مصادر التمويل وتدوير مبالغ التخصيصات الأستثمارية والتشغيلية وبرنامج تنمية الأقاليم والمحافظات من السنة السابقة إلى السنة التي تليها بسبب انخفاض نسب التنفيذ في تلك الموازنات، فضلاً عن أن الإيرادات النفطية تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، وأن النفط بطبيعة الحال يخضع إلى حالة توقع سعر البرميل في الأسواق العالمية بين الارتفاع والانخفاض، وإن زيادة أسعار النفط الخام في السوق العالمية عن السعر المتوقع والذي غالباً ما يكون أدنى من السعر العالمي الذي استندت إليه التقديرات الأولية عند وضع الموازنة العامة، وما يترتب عليه من زيادة الإيرادات الفعلية عن المقدرة في الموازنة، وبالتالي يؤدي إلى ظهور الفائض في الموازنة العامة.

أما في الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٦) فعانت الموازنة العامة من عجز وصل إلى (٣٩٢٧-) مليون دينار عام ٢٠١٥ و بلغ مقدار العجز في هذا العام (١٢٦٥٨-) مليون دينار، ويعزى سبب ذلك العجز في الموازنة العامة إلى انخفاض أسعارالنفط ، فضلاً عن زيادة النفقات العامة نتيجة الأوضاع الامنية غير المستقرة، وفي عامي (٢٠١٧-٢٠١٨) حققت الموازنة العام فائضاً بلغ (٢٥٦٩٦) مليون دينار عام ٢٠١٨ نتيجة تحسن الوضع الأمني وزيادة الإيرادات النفطية، أما عامي (٢٠١٩-٢٠٢٠) فشهدت الموازنة العامة عجزاً بلغ (١٢٨٨٢-) مليون دينار في عام ٢٠٢٠ ، أعلى نسبة بالسالب خلال مدة البحث ، بسبب جائحة كورونا وانكماش الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط في الأسواق العالمية، في حين إن الأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٢) حققت

الموازنة فائضـــاً بلغ (٤٤٧٣٧) مليون دينار عام ٢٠٢٢، أما في عام ٢٠٢٣ فعانت الموازنة من عجز بلغ (٦٧٥٤-) مليون دينار، ويرجع السبب الرئيس إلى انخفاض الإيرادات النفطية.

المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر الدين العام المحلي وسعر الصرف على عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣).

أولاً: توصيف الأنموذج وصياغته النظرية

١- متغيرات الأنموذج

أ – المتغيرات التوضيحية Explantory Variables

- الدين العام الداخلي Intel Debit ويرمز له (IPD)
- سعر الصرف (ER)

٢- المتغيرات التابعة Dependent Variables

تتمثل بمتغير عجز الموازنة العامة (PBD)

ثانياً: تأصيل العلاقة بين الدين العام الداخلي وسعر الصرف على عجز الموازنة العامة

تندرج العلاقة بين متغيرات الدرسة من خلال مايأتي:

أولاً: العلاقة بين الدين العام الداخلي (IPD) عجز الموازنة العامة (PBD)

تشير الآراء النظرية والنتائج التجريبية علاقة عكسية بين إلى الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة وبالتالي فإن اشارة المعلمة B1 ستكون سالبة .

ثانياً: العلاقة بين سعر الصرف (ER) وعجز الموازنة (PBD)

كما أن النظريات الاقتصادية توجه إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة وأن اشارة المعلمة B2 ستكون سالبة.

بعد تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة يمكن لنا صياغة النماذج القياسية المراد تقديرها لتحقيق أهداف البحث و اثبات أو نفي فرضيته وكما يأتي: –

PBD=f(IPD)……..1

PBD= α+ IPD+ U_t

PBD = f(ER)…….2

PBD = α+ ER++ U_t

ثالثاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

لقد أثبت أن المتغيرات التوضيحية (ER,IPD) غير مستقرة عند مستويات (Level) حسب نتائج اختبارات فليبس بيرون(PP) وبالتالي نقبل فرضية العدم التي توكد على احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة، في حين المتغير التابع مستقر، وبالتالي نقبل فرضية البديلة، وبعد أخذ الفرق الأول وجد أن كل المتغيرات

التوضيحية والتابعة مستقرة وبمستويات معنوية ١%و ٥%، وبالتالي نقبل فرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، كما موضح في الجدول (٢)

جدول (٢): نتائج اختبار فليبيس بيرون

Variables		P.P Test					
		Level			1st difference		
		Interc	Int&Tre	None	Interc	Int&Tre	None
PBD	T-statistic	-25.2917	-22.4288	-17.3097	-6.1708	-6.5980	-6.0828
	Prop	0.0001	0	0	0	0	0
ER	T-statistic	-2.0643	-1.8550	-0.6162	-6.1490	-6.3353	-6.1815
	Prop	0.2596	0.6583	0.4440	0	0	0
IPD	T-statistic	-0.0932	-2.1701	1.0925	-6.4734	-6.5491	-6.1609
	Prop	0.9431	0.4922	0.9257	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

رابعاً: تقدير أُنموذج عجز الموازنة العامة وفق منهجية (ARDL)

حسب جدول (3) تبين أن الأنموذج المقدر كان مقبولاً، فقد بلغت قيمة معامل التحديد R^{-2} (٥٤%)، أي إن المتغيرات المستقلة المستخدمة توضح ٥٤% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (PBD) وأن 46% المتبقية كانت نتيجة تأثير مؤثرات خارجية غير موجودة في الأنموذج المستخدم ،أمّا قيمة إحصائية فيشر (F-statistic) فكانت نحو (6.247418) وبمستوى احتمالية %، إذ كانت معنوية الأنموذج ككل وقيمة (Prob) تساوي (0.000136) ومن ثم فهو أنموذج مقبول قياسياً، ولما كانت (Durbin-Watson stat) نحو (2.003145)، فهي تشير إلى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (٣): نتائج تقدير أنموذج ARDL

Dependent Variable: PBD				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2006S1 2023S2				
Included observations: 36 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): IPD ER				
Number of models evalulated: 100				
Selected Model: ARDL(4, 2, 0)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
PBD(-1)	0.376549	0.150470	2.502495	0.0187
PBD(-2)	-0.304420	0.140661	-2.164218	0.0395
PBD(-3)	-0.000456	0.017694	-0.025786	0.9796
PBD(-4)	-0.033683	0.015842	-2.126214	0.0428
IPD	-1.169615	0.296120	-3.949796	0.0005
IPD(-1)	0.223725	0.394396	0.567259	0.5752
IPD(-2)	0.584070	0.318067	1.836311	0.0773
ER	96.18506	32.51245	2.958407	0.0064
C	-93895.36	36906.89	-2.544114	0.0170
R-squared	0.649257	**Mean dependent var**		10043.39
Adjusted R-squared	0.545333	**S.D. dependent var**		15857.39
S.E. of regression	10692.48	**Akaike info criterion**		21.60479
Sum squared resid	3.09E+09	**Schwarz criterion**		22.00067
Log likelihood	-379.8862	**Hannan-Quinn criter.**		21.74296
F-statistic	6.247418	**Durbin-Watson stat**		2.003145
Prob(F-statistic)	0.000136			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

خامساً: اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test

وبعد الإطلاع على اختبار (F-statistic) الوارد في الجدول (٤) التالي فإن قيمتها المحتسبة بلغت نحو (11.17594) أي أكبر من قيم الحدود الجدولية العليا (١) Iوالحدود الجدولية الدنيا (٠) I وعند درجة الحرية ومستوى المعنوية (1%,2.5%,5%,10%) مما يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبالتالي قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

جدول (٤): نتائج اختبارالتكامل المشترك

F-Bounds Test		**Null Hypothesis: No levels relationship**		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	11.17594	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

سادساً: تقدير العلاقة طويلة الاجل وفق اختبار Bound Test

وبمعاينة الجدول (٥) نلاحظ أن قيمة معلمة الحد الثابت، وفي حال غياب المتغيرات التوضيحية فإن مؤشر عجز الموازنة العامة قي العراق سيكون سالباً مساوياً لقيمة الحد الثابت والبالغة (97603.28-)، وتم التوصل إلى أن تأثير المتغير المستقل (IPD) في المتغير التابع (PBD) في الأجل الطويل، وكان معنوي، وهذا يتضح من قيمة Propكان أقل من ٥% وتبين أن متغير الدين العام الداخلي له أثر عكسي على عجز الموازنة، وهذا يطابق منطوق النظرية الاقتصادية، أي زيادة IPDبمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى أنخفاض عجز الموازنة بمقدار(0.376109). و يمكن التعرف على مدى تأثير متغير سعر الصرف (ER) في المتغير التابع (PBD) في الأجل الطويل، فإن تأثيرها معنوي، وهذا يتضح من قيمة propاقل من ٥% ،نلاحظ أن العلاقة بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة علاقة طردية حسب الاشارة الموجبة، أي زيادة (ER)بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل (PBD)بمقدار (99.98340)، وهذا لايتطابق مع النظرية الاقتصادية؛ لأنه كلما ارتفع سعر الصرف الدينار العراقي (انخفاض في قيمة العملة المحلية)، سيؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية من عملية التنقيد وهذا بدوره يؤدي إلى خفض عجز الموازنة العامة .

جدول (٥): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل وأنموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IPD	-0.376109	0.128903	-2.917771	0.0070
ER	99.98340	35.60037	2.808493	0.0091
C	-97603.28	40653.45	-2.400861	0.0235
EC = PB – (-0.3761*IPD + 99.9834*ER -97603.2811)				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PB(-1))	0.338560	0.121899	2.777385	0.0098
D(PB(-2))	0.034139	0.012755	2.676454	0.0125
D(PB(-3))	0.033683	0.012796	2.632354	0.0139
D(IPD)	-1.169615	0.270310	-4.326943	0.0002
D(IPD(-1))	-0.584070	0.278745	-2.095353	0.0457
CointEq(-1)*	-0.962010	0.136499	-7.047755	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

سابعاً: -نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL

تشير معلمة التصحيح (CointEq (-١)) إلى قيمة (0.962010-)وهي معنوية وسالبة عند مستوى ٥% مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، حيث بلغت سرعة التصحيح (١,٠٣٩٤٩٠=(١/0.962010) أي إن سرعة العودة إلى حالة التوازن الموازنة العامة تعادل (سنة وأربعة أشهر وخمسة أيام)، وللتعرف على مدى تأثيرالمتغيرين التويضحيين (ERوIPD) في المتغير التابع (PBD) في الأجل القصير، فإن الجدول (5) يشير

إلى أن تأثيرهما كان معنوياً بدلالة قيمة(Prop<٥%) والعلاقة عكسية بين المتغيرين التوضيحيين (ERوIPD) مع المتغير التابع (PBD) .

ثامناً: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلالLM Test واختبار مشكلة عدم تجانس التباين اختبار التوزيع الطبيعي، بموجب النتائج الواردة في الجدول (٦)، يتضح أن الأنموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي، لكون قيمة (١) .prob Chi-square بلغت نحو (0.9549)، وكانت أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) لذا نقبل فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، وبموجب اختبار عدم تجانس التباين يمكن الوصول فيما إذا كانت البواقي تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين من عدمه، إذ تتضح من معطيات الجدول (٦) الآتي قيمة Prob. Chi-Square(1) كانت بقيمة نحو (٠,٢٠٣٠) وأكبر من (٠,٠٥) أي إنها غير معنوية، مما يستنتج منه قبول فرضية العدم التي تشير إلى تجانس البواقي، وخلو الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

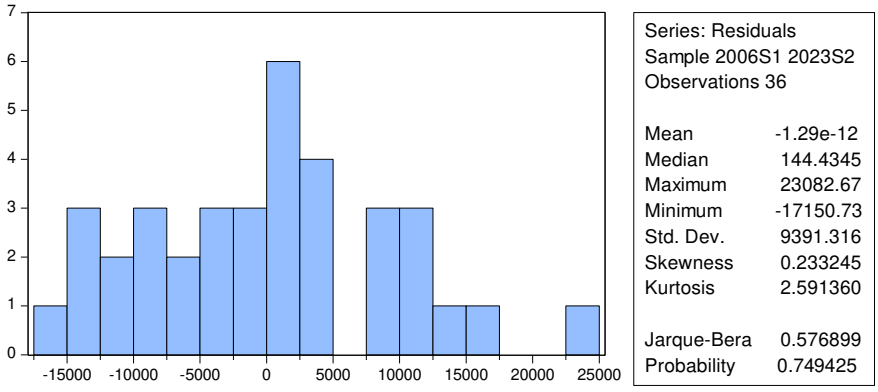
جدول (٦): اختبارالارتباط الذاتي و مشكلة عدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.002312	Prob. F(1,26)	0.9620
Obs*R-squared	0.003201	Prob. Chi-Square(1)	0.9549
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.602049	Prob. F(1,33)	0.2145
Obs*R-squared	1.620474	Prob. Chi-Square(1)	0.2030

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

وتم التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما موضح في الشكل(١) من خلال اختبار (Jarque-Berra) الذي سجل (٠,٥٧٦٨٩) وسجل قيمة معنوية (٠,٧٤٩٤٢٥)وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥%، وبالتالي فإننا سوف نقبل الفرض البديل الذي ينص على أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، ونرفض الفرض العدم الذي ينص على أن البواقي غير موزعة توزيعاً طبيعياً.

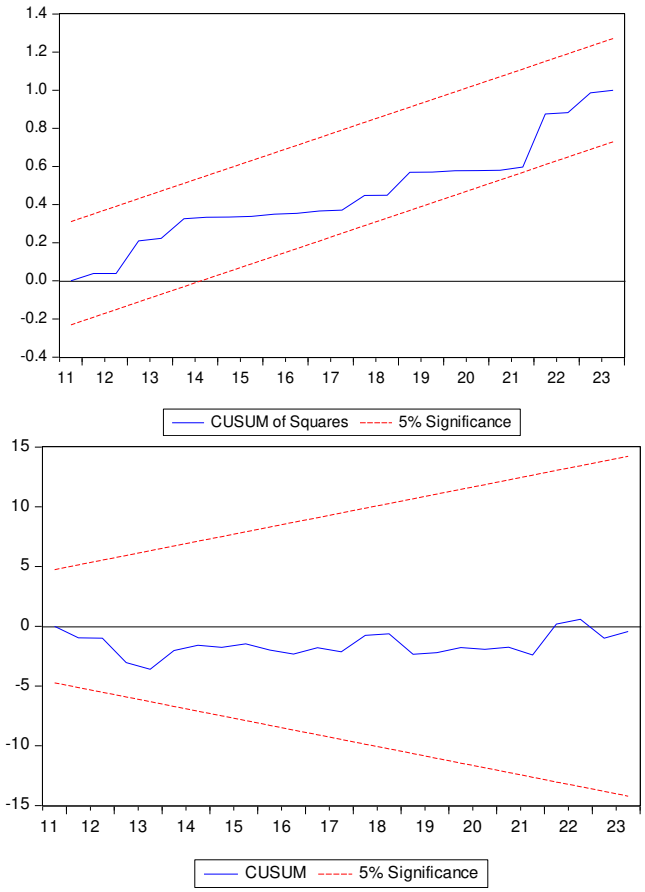
الشكل (١): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

تاسعاً: اختبار الاستقرار لأنموذج عجز الموازنة العامة: لغرض التأكد من خلو الأنموذج (٠, ٤,٢) من تغيرات هيكلية، سوف نقوم بإجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقيCUSUM)) وأيضاً اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (SUQARES OF CUSUM) حيث يستخدم الاختبارين للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات ومدى سكون المعالم في الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير، يتحقق شرط الاستقرار الهيكلي عندما يكون الشكل منحصراً داخل المجال عند المستوى المعنوي (٥%)، كما يظهر في الشكل (٢)

الشكل (٢): اختباري (CUSUM) (CUSUM SQ)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مخرجات E-viewS10

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات:

١- تتمثل السياسة الناجحة لإدارة الدين العام المحلي في تخصيص قدر معين من النمو المستقبلي لسداد الديون المستحقة على الدولة وما يترتب على ذلك من فوائد تمويل الدين وسعر خدماته وتخفيض ديون البلد المالية المتدهورة بسبب... هناك حد لحجم الدين العام الداخلي (معبراً عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو الهدف الرئيسي للسياسة الدين هو توفير الاحتياجات التمويلية للبلاد والوفاء بالتزام سداد أقساط الدين والفوائد.

٢- هناك علاقة وثيقة بين الدين العام الداخلي والعجز المالي، وتوجد علاقة سببية، أنه إذا لم تتمكن الحكومة من تغطية عجزها فسوف تلجأ إلى الاستدانة أذ لم تستطيع تمويل عجزها بالإيرادات مثل الضرائب والرسوم أو من الدومين الخاص، أو لا يمكن تخفيض النفقات العامة لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وعليه يعتبر الدين االداخلي هو نتيجة لهذا العجز المالي.

٣- تزايد الاعتماد على الدين الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة في السنوات الأخيرة لمدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٣) وكانت هذه القفزة بسبب الصدمتين الأمنية والاقتصادية، كما بينا سابقا فضلاً عن ارتفاع سقف الموازنة التشغيلية وانخفاض مستوى النفقات الاستثمارية.

٤- إن أسعار الصرف تؤثر بشكل غير مباشر في الموازنة العامة من خلال التأثير في مكوناتها المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة، عن طريق تغيرات الأسعار المحلية ذات الأثر الموازي للنفقات والإيرادات العامة، وهذا يدل على أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار العراقي) وعجز الموازنة العامة، أي كلما ارتفع سعر الصرف سيخفض العجز في الموازنة الحكومة بأفتراض ثبات الإنفاق الحكومي.

٥- تم اثبات صحة فرضية البحث بوجود تأثير الدين العام الداخلي وسعر الصرف على عجز الموازنة العامة، خلال تحليل البيانات، تبين أن العلاقة طويلة الأجَل بين المتغيرين التوضيحيين الدين الداخلي وسعر الصرف معنوية مع المتغير التابع عجز الموازنة العامة، والاختلال في العلاقة بين الدين العام الداخلي سعر الصرف وعجز الموازنة العامة يصحح خلال مدة سنة وأربعة أشهر، فضلاً عن خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين للبواقي ، وكذلك كان هنالك التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال اختبار (Jarque-Bera)

ثانياً:-التوصيات

١- استغلال فرص تحقق فائض بالإيرادات من خلال ارتفاع أسعار النفط بإنشاء صندوق استثماري التمويل الموازنة عند حدوث العجز وتخصيص جزء منه لتسديد الدين العام، مما يوفر فرصة عدم اللجوء إلى الإقتراض سواء كان داخلياً أو خارجياً.

٢- إعادة جدولة الدين الداخلي ووضع ضوابط وآليات تسديد ملزمة للحكومة وفق مدد زمنية محددة.

3- تنويع مصادر تمويل الدين الداخلي من المؤسسات غير المصرفية ومساهمة الجمهور بنسبة أكبر للاستفادة من المدخرات المحلية وتقليل الاعتماد على الدين الخارجي.

٤- تشريع قانون يختص بالدين العام وتسديده وآلية الإقتراض الداخلي والخارجي، وعدم وصوله لمديات خارجة عن النسب المحددة دوليا.

٥- إعادة جدولة الدين الداخلي ووضع ضوابط وآليات تسديد ملزمة للحكومة وفق مدد زمنية محددة.

جدول (٧): مؤشرات الدين العام الداخلي وسعر الصرف وعجز الموازنة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)(نصف سنوي)

Years	ER	IPD	PBD
2004S1	1460	6061	865248
2004S2	1460	6061	865248
2005S1	1474	6593	14127
2005S2	1474	6593	14127
2006S1	1391	5645	10248
2006S2	1391	5645	10248
2007S1	1217	5193	15568
2007S2	1217	5193	15568
2008S1	1172	4455	20848
2008S2	1172	4455	20848
2009S1	1170	8434	2642
2009S2	1170	8434	2642
2010S1	1170	9180	5169
2010S2	1170	9180	5169
2011S1	1170	7446	30359
2011S2	1170	7446	30359
2012S1	1166	6547	29091
2012S2	1166	6547	29091
2013S1	1166	4255	6894
2013S2	1166	4255	6894
2014S1	1166	9520	21830
2014S2	1166	9520	21830
2015S1	1182	32142	-3927
2015S2	1182	32142	-3927
2016S1	1182	47362	-12658
2016S2	1182	47362	-12658
2017S1	1184	47678	1845
2017S2	1184	47678	1845
2018S1	1182	41822	25696
2018S2	1182	41822	25696
2019S1	1182	38331	-4156
2019S2	1182	38331	-4156
2020S1	1304	64246	-12882
2020S2	1304	64246	-12882
2021S1	1450	69912	6231
2021S2	1450	69912	6231

Years	ER	IPD	PBD
2022S1	1450	69495	44737
2022S2	1450	69495	44737
2023S1	1300	70557	-6754
2023S2	1300	70557	-6754

Source: The table was created by the researcher based on: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics for Research, Annual Statistical Bulletins (2004-2023)

Arabic References:

Abdul Latif, Imad Muhammad Ali, (The internal government debt and its impact on monetary policy (Iraq as a case study), Al-Mustansiriya Journal of Studies, Volume 1, Issue 39, Iraq.

Abed, Mahmoud Sayed,,(2001) International Trade, First Edition, Al-Ishaa Technical Printing, Alexandria.

Abu Al-Qumsan, Abdullah Hussein, (2015), Economic factors affecting the financial deficit in the general budget of the Palestinian Authority (1995-2013), Master's thesis in development economics submitted to the Faculty of Commerce, Islamic University, Gaza.

Al-Fares, Abdul Razzaq, (1997) Government, poverty and spending, a study of the phenomenon of budget deficit and its economic and social effects in Arab countries, 2nd ed., Center for Arab Unity Studies, Beirut.

Al-Issawi, Majid Jassim Muhammad, (2017), The impact of some macroeconomic variables on the Iraqi dinar exchange rate, a standard analytical study for the period (1990-2015, Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Fallujah.

Al-Omari, Hassan Mahmoud Muhammad, (2000), The impact of the budget deficit on the performance of the Jordanian economy, during the period (1981-1998), PhD thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.

Al-Jaafari, Mahmoud, (2001), Economic Policies and Human Development in Palestine (1994-1999), Development Studies Program, Birzeit University, Ramallah, Palestine.

Al-Shaikhli, Munther Abdul Qader, (1991), Government budget deficit and fiscal policy trends in the Arab world (1975-1987), Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad.

Issa, Muhammad Abd al-Shafi` (1989), The Crisis of the American Economic and Social System, Journal of Social Sciences, Volume (17), Issue (4), Kuwait University, Kuwait.

Karim, Falah Hussein, (2004), The role of monetary policy in the stability of the exchange rate, Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad.

Al-Sayed, Abdul Mawla, ,(1987)Public Finance - A Study of Public Economics, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.

Saud, Diaa Hussein Saud,(2018) ,Analysis of the Relationship between Domestic Government Debt and Budget Deficit in Iraq for the Period (1990-2016), Al-Mamoun College Journal, Issue (31).

Gopal Amin (2016), The impact of changes in exchange rates on the balance of payments, a standard study of the case of Algeria 1990-2015, Master's thesis, College of Economics, Commerce and Management Sciences, University of Umm Al-Bouaghi, Algeria.

Hamam, Al-Shamaa, and Al-Omari, Omar Hisham, (2002), The impact of multiple exchange rates on the efficiency of economic activity,First edition, Bayt Al-Hikma, Baghdad.

Muhammad, Shaima Fadhel and Farhan, Israa Abdul Farhan, Musaheb, Fatima, The deficit of the federal budget of Iraq, the causes and treatments for the period (2004-2019), Kut University College Journal for Humanities, Volume 2, Issue 1, Iraq.

Nashed, Suz Adli, (2000), A Brief Introduction to Public Finance (Public Expenditures, Public Revenues and the Budget), Dar Al-Jami'a Al-Jadidah for Publishing, Egypt.

Ne'ma, Samir Fakhry, (2011), The Reciprocal Relationship between the Exchange Rate and the Interest Rate and Their Implications for the Balance of Payments, Arabic Edition, Dar Al-Bazwardi, Amman, Jordan.

Wali, Sabreen Adnan and Iman, Alaa Kazim, The impact of exchange rate fluctuations on the general budget of Iraq: A case study for the period (2004-2018), Hammurabi Journal of Studies, Volume 8, Issue 35, Iraq.

English References:

Afolabi, Joseph Olarewaju and Atolagbe, Oluwafemi, Empirical analysis of fiscal dominance and the conduct of monetary policy in Nigeria, MPRA Paper No. 88786, 2018.

Aizenman, J., & Selowsky, M. (1987, July 1). *Costly Adjustment and Limited Borrowing: a Welfare Analysis of Policiesto Achieve External Balance*.

Carl-Ludwig Holtfrerich and Others: Government Debt: Causes. Effects and Limits. German National Academy of Sciences Leopoldina, Berlin, 2016

Catrian (2014), Budget Constraints and Political Behavior in democracy, economics and finance, 25,p. 214-220.

Hanson, J. A. (2007, September 1). The growth in government domestic debt : changing burdens and risks.

Kirchgasner, G(2013), the political economy of public deficit and macroeconomic performance: real financial compatible general equilibrium model for India by C.W.M, Asian Studies, 62 (4),1285.

Manual T. (2016) Monetary and Financial Statistics Manual and Compilation Guide, International Monetary Fund.

People's Bank of China (2012) Fiscal policy, public debt and monetary policy in emerging market economies, Bank for International Settlements, BIS Papers, No 67.